صنـــدوق النقـــد الدولـــي

إدارة
العلاقات
الخارجية

بيان صحفي رقم 13/70
للنشر الفوري
١١ مارس ٢٠١٣

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بعثة صندوق النقد الدولي تتوصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء حول استكمال المراجعة الأولي بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني مع الأردن

قامت بعثة من صندوق النقد الدولي بزيارة عمان في الفترة من ٢٠ فبراير إلى ٦ مارس الجاري لعقد مناقشات حول المراجعة الأولى للبرنامج الاقتصادي الذي يدعمه اتفاق للاستعداد الائتماني (Stand-By Arrangement – "SBA") المعقود مع الصندوق. وكان المجلس التنفيذي للصندوق قد وافق على عقد الاتفاق الذي يغطي ٣٦ شهرا بقيمة تبلغ ١,٣٦٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٢ مليار دولار أمريكي، أو ٨٠٠% من حصة الأردن في الصندوق) في ٣ أغسطس ٢٠١٢ (راجع البيان الصحفي رقم 12/288).

وفي هذا السياق، أصدرت اليوم السيدة كريستينا كوستيال، رئيس بعثة الصندوق إلى الأردن، البيان التالي:

"نرحب بما تبديه السلطات من التزام قوي بتنفيذ برنامجها بتنفيذ برنامجها الوطني رغم البيئة الخارجية المعاكسة. وقد توصلنا إلى اتفاق على مستوى الخبراء لاختتام المراجعة الأولى في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني، على أن يعرض على المجلس التنفيذي للموافقة عليه. وعند اختتام المجلس التنفيذي لهذه المراجعة سيصبح بإمكان الأردن الحصول على الشريحة الثانية التي تبلغ قيمتها ٢٥٥,٧٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يقرب من ٣٨٥ مليون دولار أمريكي). ويمكن أن ينظر المجلس التنفيذي في طلب الأردن استكمال المراجعة الأولي بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني قريبا في شهر إبريل القادم.

"وقد ظل اقتصاد الأردن متماسكا بشكل جيد في عام ٢٠١٢. فالتقديرات تشير إلى ارتفاع النمو بدرجة طفيفة في عام ٢٠١٢ ليصل إلى ٢,٨%. وعقب تحرير أسعار المحروقات في أواخر ٢٠١٢، ارتفع التضخم إلى ٧,٢% في نهاية العام، ولكنه تراجع إلى ٦,٧% في نهاية يناير ٢٠١٣. ومع تراجع المنح وزيادة واردات الطاقة، اتسع عجز الحساب

الجاري الخارجي إلى حوالي ١٨% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٢، لكن ازدياد قوة الحساب الرأسمالي ساعد على الوصول بميزان المدفوعات الكلي إلى مستوى يتناسب مع التوقعات.

"وواصلت السلطات تنفيذ سياسات اقتصادية كلية قوية للحد من اختلالات الحساب الخارجي والمالية العامة. وكان أداء الحكومة المركزية يسير على المسار الصحيح كما ظل أداء شركة الكهرباء متسقا مع أهداف البرنامج. وإضافة إلى ذلك، نجح البنك المركزي الأردني في إدارة الضغوط المؤقتة التي تعرضت لها الاحتياطيات في خريف ٢٠١٢. وقد وصلت الاحتياطيات الدولية الآن إلى مستوى مواتٍ بفضل المنح الكبيرة التي قدمتها دول مجلس التعاون الخليجي، والنجاح في إصدار سندات الخزينة المحلية المقومة بالدولار الأمريكي.

"وتبدو الآفاق مواتية بالنظر إلى عام ٢٠١٣. فمن المتوقع أن يتسارع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ليتجاوز ٣% انعكاسا لارتفاع الإنفاق الرأسمالي الحكومي، وزيادة الاستهلاك المحلي، وتعافي الصادرات. ويُتوقع تراجع التضخم إلى نحو ٣,٢% في نهاية العام. وفي نفس الوقت، يُتوقع تحسُّن الحساب الجاري الخارجي كثيرا، وهو ما يرجع في الأساس إلى ارتفاع التمويل بالمنح وانخفاض واردات الطاقة (لأسباب منها مضاعفة تدفقات الغاز من مصر). ومن شأن اقتران ما سلف بزيادة قوة الحساب الرأسمالي أن يسمح للبنك المركزي الأردني بتعزيز مركز احتياطياته.

"وستواصل السلطات تنفيذ برنامجها الإصلاحي لضمان بقاء رصيدي المالية العامة والحساب الخارجي على مسار قابل للاستمرار. وسيستمر ضبط الأوضاع بالتدريج حتى لا تتعرض آفاق النمو والاستقرار الاجتماعي للخطر. وتشمل التدابير المتوخاة زيادة الاستثمارات الحكومية، وتحسين الإدارة الضريبية والإدارة المالية العامة. كذلك أعدت السلطات استراتيجية متوسطة المدى للطاقة حتى تعود شركة الكهرباء إلى مستوى استرداد التكلفة، وهو ما تعتزم التشاور بشأنه مع مجلس الأمة. ومن العناصر المهمة الأخرى في البرنامج الإصلاح الهيكلي لتخفيض البطالة ورفع النمو.

"وتود البعثة توجيه الشكر إلى السلطات على ما أجرته من مناقشات بناءة وعلى كرم الضيافة الذي قوبلت به."